Luxor International Journal of Archaeological Studies
PRINT-ISSN: 2535-1788 / ONLINE-ISSN: 2974-4121
HTTPS://LIJAS.JOURNALS.EKB.EG/
Volume 5, Issue 2, December 2022: pp. 1-10

وثائق وصكوك الاستحكامات الشرعية في الحجاز والإحساء مصدرًا لدراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي في القرنين ١٨ –١٩م

محمد صالح حامد سيد أحمد *

جامعة الملك عبد العزيز بجدة، المملكة العربية السعودية

الملخص

شكلت نهاية القرن الثامن عشر والتاسع عشر الميلادي في الولايات العربية تحت الحكم العثماني حقبه مهمة من تاريخ المناطق التي خضعت للحكم العثماني سواء أكانت في أقصى شرق الجزيرة العربية أو في غربها لذا فقد مثلت منطقة الإحساء على الخليج العربي أنموذجًا مختلفا لما وجد من وثائق وصكوك شرعيه في الحجاز حيث سجلت نمطًا وأسلوبًا في الكتابة لتلك الوثائق والاستحكامات التي سجلتها المحاكم الشرعية في منطقة الإحساء حيث تسجل لنا صوره محليه عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية لتلك المنطقة في الفترة المذكورة و كذلك الحال في الحجاز في الفترة المقصودة حيث سجلت الوثائق والصكوك الشرعية نموذجا آخر لما كان مستخدما من أسلوب ونمط مميز عن غيره من المناطق العربية التي خضعت للحكم العثماني. وإذا ما وجدنا التشابه والاختلاف في الأسلوب المستخدم بين منطقة الإحساء ومنطقة الحجاز إلا أنها تتفق جميعًا في رصد أوجه النشاط الاجتماعي والاقتصادي لمنطقة الحجاز سواء في مدينة جده أو مكة المكرمة أو المدينة المنورة أو في منطقة الإحساء. وفي محاولة متواضعة نلقي الضوء على بعض الوثائق والصكوك التي تم العثور عليها حيث تعكس صورة عن محتويات سجلات المحاكم الشرعية في بعض المناطق التي خضعت للحكم العثماني سواء في الإحساء أو في الحجاز في فترة التنظيمات الخيرية التي شهدتها الدولة العثمانية والتي امتدت ما بين عامي – ١٢٧٣ – ١٣٢٦ – هجرية/ ١٨٥٦– ١٩٠٨ ميلادية فخلال هذه الفترة بدأت الدولة العثمانية محاولاتها المستمرة للتدخل بشكل أوسع في شؤون الحجاز وتقليص نفوذ أمراء مكة المكرمة بتوسيع نفوذ وسلطات الوالي العثماني مما نتج عنه احتدام الصراع بين والي جده وأمير مكة وصاحب السلطة العليا في الحجاز مما سبب للدولة العثمانية وللحجاز العديد من المشكلات. أما في الإحساء فكان السلطان سليمان القانوني قد سيطر على العراق من خلال مركز بغداد ولقد وصل الامتداد العثماني نحو الإحساء والقطيف والبحرين إذ كانت البصرة في شمال الخليج العربي تشكل قاعدة استراتيجية مهمة لامتداد النفوذ العثماني في الإحساء ومناطق الخليج الأخرى وصارت البصرة مركزا لحماية النفوذ العثماني في الإحساء فيما بعد وشكلت مركزا لضرب القبائل البدوية الخارجة عن السلطة في المنطقة كما أن البصرة قد غدت مركز تجمع وصناعة السفن التي استفاد منها العثمانيون كثيرا في الدفاع عن الخليج العربي من الأخطار الأوربية في حين استفاد منها أبناء الخليج انفسهم في عمليات الصيد والتجارة والنقل.

الكلمات الدالة

وثائق، صكوك، الحجاز، الحكم العثماني، الإحساء

Article History

Received: 10/8/2022

Accepted: 25/11/2022

DOI: 10.21608/lijas.2022.295724

* مراسلة المؤلف: drmss@sayedahmed.com

Documents and deeds of legal provisions in the Hijaz and Al-Ahsa as a source for the study of economic and social history in the 18-19 centuries AD

Mohamed Saleh Hamed Sayed Ahmed

King Abdul-Aziz University in Jeddah, Kingdom of Saudi Arabia

Abstract

The end of the eighteenth and nineteenth century AD in the Arab states was formed under the Ottoman rule, this era is important from the history of the regions that were subjected to the Ottoman rule, whether it was in the far east of the Arabian Peninsula or in its west, so the Al -Ahsa الإحساء region of the Arabian Gulf represented a different model for the documents and legal instruments found in The Hijaz, If we find similarities and differences in the style used between Al -Ahsa and the Hijaz region, they all agree to monitor the aspects of social and economic activity for the Hijaz region, whether in the city of Jeddah, Makkah Al -Mukarramah, Medina, or in the Al -Ahsa region. Through this research paper, we will shed light on the documents and sukuk (instruments) of Sharia controls in Hijaz and Al -Ahsa as an important source for studying economic and social history during the eighteenth and nineteenth centuries AD.

Keywords

Documents, deeds, Hejaz, Ottoman rule, Al-Ahsa

مقدمة

حينما كنت في مدريد بإسبانيا عثرت على كتاب وثائق غرناطيه من القرن التاسع الهجري الخامس عشر الميلادي من منشورات معهد الدراسات الإسلامية في مدريد وقد حققه مع ترجمة إلى الإسبانية لويس سيكو دي لوثينا ونشرت الطبعة الأولى في مدريد عام ١٩٦١ م –١٣٨٠ هجريه وأعجبت بالفكرة وتمنيت أن أتمكن من تجميع وثائق حجازية على نسق هذه الوثائق الغرناطية غير أن صعوبة الوصول إلى السجلات الشرعية في جدة دفعت بي إلى الالتجاء إلى الأفراد الذين يدركون أهمية الوثيقة في البحث العلمي وأهمية جمع الوثائق التي تتعلق بالبيع والشراء والرهن والوقف والوكالة وكلما يمكن الحصول عليه من معلومات مفيدة عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الحجاز تحت الحكم العثماني في محاولة لدراسة الوثائق التي حصلت عليها والتي بلغ عمر بعضها اكثر من مائة وخمسين عاما وهي تمثل منطقة الحجاز ومدينة جده وتحديدا حارة المظلوم على وجه الخصوص وهي تصور حياة جدة البهية كما كانت تسمى إضافة إلى وصفها بالمعمورة وهي تتبع مكة المكرمة كذلك اطلق عليها تعريفا كلمة بندر جده وتعكس تلك الوثائق نمط الحياة الاجتماعية التي كانت عليها مدن الحجاز واشتملت جده على نقابات للصناع والحرفيين فهناك المهندس والمعلم والنجار والبناء وغيره وتدخل صفة الحرفة مع الاسم فيقال المعلم فلان والمهندس فلان من ضمن الاسم الفعلي للشخص فمثلا المعلم محمود بن المعلم. وهكذا وأبرزت الوثائق والصكوك استخدام التاريخ الهجري ولا ذكر للتاريخ الجريجوري المسيحي غير أن الأوراق الرسمية التي استخدمت في فترة حكم العثمانيين كانت مدموغة وعليها ختم باللغة التركية وعبارات أشرت إليها في موضعها إضافة إلى الطوابع والرسوم المفروضة التي كانت تلصق على كل صك أو وثيقة بيع أو حصر إرث أو حصر متروكات أو شراء أو وكاله عامه أو خاصه كل تلك المواضيع تدفع عليها رسوم للبلدية. وبالرجوع إلى بعض المراجع التي تشير إلى هذه الفترة (القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر الميلادي) وما بعدها وجدنا مطابقة تلك التواريخ الهجرية للتواريخ الميلادية، وهذا ما يجعل ضبط

التاريخ الهجري بالميلادي أمرًا سهلا مثل كتاب سنان معروف أوغلو، نجد والحجاز في الوثائق العثمانية، أو كتاب صابره مؤمن إسماعيل – جده خلال الفترة (١٢٨٦– ١٣٢٦هجريه | ١٨٦٩– ١٩٠٨ميلادية) وهي من إصدارات دارة الملك عبد العزيز عام ١٤١٨ هجريه. وأردت توسيع الموضوع بإدراج الإحساء لأهميتها التاريخية والاقتصادية والجغرافيا لإلقاء الضوء وعمل مقارنه للتعرف على الوثائق وأسلوب كتابتها ومحتوياتها إضافة إلى صيغها المكتوبة، فطلبت من بعض الأخوة من أهالي الإحساء أن يمدوني بمعلومات ووثائق وصكوك من اجل دراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للإحساء في الفترة المشار إليها حيث انه موضوع مهم يحتاج إلى جهد لجمع الوثائق الشرعية ودراستها خصوصا وان الإحساء بعيده جغرافيا عن الحجاز.

ربما يسأل أحدهم لماذا وقع الاختيار على الإحساء؟ وللإجابة على ذلك نقول

أولاً– أن اختيار الإحساء كونها منطقة غنية بمواردها الطبيعية، وكان النفوذ العثماني قد وصلها من الأطراف من ناحية البصرة وذلك بعد أن أُدخلت الحجاز إلى كنف العثمانيين بعد الفتح العثماني للشام ومصر عام ١٥١٦ –١٥١٧م في عهد السلطان سليم الأول العثماني الذي كان أول من دعي بلقب خادم الحرمين الشريفين من السلاطين العثمانيين، وكما يذكر المؤرخ التركي المعاصر صالح أوزبران : بأن الأتراك قد استحوذوا على إقليم الإحساء مباشرة بعد استيلائهم على البصرة ،وامتدوا نحو القطيف كجزء من خطة عثمانية كبرى في مواجهة الوجود البرتغالي وأساطيله القوية، وغدت البصرة من الولايات العثمانية المهمة أما إقليم الإحساء (الحسا) فقد امتد الحكم العثماني فيه كسنجق إداري على مدى مرحلتين عثمانيتين مباشرتين: – **الأولى** منذ دخول العثمانيين منطقة القطيف سنة ١٥٥٠م و**الثانية** امتدادهم في منطقة الهفوف سنة ١٥٥٥م، وبذلك يكون العثمانيون قد جسدوا وجودهم في مناطق الخليج العربي، إذ شكل العراق مع لواحقه البحرية في الخليج العربي منطقه متنوعه الاتجاهات لترانزيت تجارات العالم القديمة.

ثانيًا– أن اختيار واحة الإحساء كمنطقة زراعية شاسعة غنية إضافة إلى مدينة القطيف المطلة على الخليج يصور لنا اهتمام العثمانيين بها وحرصهم على امتداد نفوذهم الإداري بين سنوات ١٥٥٠ – ١٥٥٥م.

ثالثًا– أن العامل المشترك الذي يربط بين الحجاز والإحساء – بالنسبة للعثمانيين – هو حرص العثمانيون على محاربة البرتغاليين في البحر الأحمر وفي الخليج العربي وهذا يشكل عامل ربط بين الحجاز والإحساء كجناحين للجزيرة العربية حيث اهتم العثمانيون بالأماكن المقدسة والحفاظ عليها، كما اهتموا أيضًا بالدفاع عن الإحساء والقطيف والبحرين من الأخطار الأجنبية.

رابعًا– امتداد بقاء العثمانيين في الإحساء حتى تم إجلائهم عنه بعد سيطرة بنو خالد عليه عام ١٦٦٩م على يد آل حميد من بني خالد ودامت إمارة بنو خالد حتى سنة ١٧٩٢ م (أي العقد الأخير من القرن الثامن عشر) وقد انهارت بفعل الضربات السعودية عليها وانهيار قوتهم العسكرية في معركة غريل ١٧٨٩م.

لذا فقد مثلت منطقة الإحساء على الخليج العربي أنموذجًا مختلفا لما وجد من وثائق وصكوك شرعية سجلت نمطا وأسلوبا مختلفا في الكتابة لتلك الوثائق والاستحكامات التي سجلتها المحاكم الشرعية في الإحساء أو في القطيف أو في الهفوف، حيث تسجل لنا صوره محليه عن التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لمنطقة الإحساء في فترة القرن الثامن عشرو التاسع عشر تحت الحكم العثماني وفي الفترة ما بعد ذلك. وكذلك الحال في الحجاز في الفترة المقصودة حيث سجلت الوثائق والصكوك الشرعية نموذجا آخر لما كان مستخدما من أسلوب ونمط مميز عن غيره من أساليب الكتابة في المناطق العربية التي خضعت للحكم العثماني. وإذا ما وجدنا التشابه والاختلاف في الأسلوب بين الحجاز والإحساء إلا أنها تتفق جميعًا في رصد أوجه الشبه في مجالات التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لمنطقة الحجاز سواء في مدينة مكة المكرمة أو جده أو المدينة المنورة أو في منطقة الإحساء. وفي محاولة متواضعة نلقي الضوء على بعض الوثائق والصكوك الشرعية التي تم العثور

عليها حيث تعكس صورة عن محتويات سجلات المحاكم الشرعية في المناطق التي خضعت للحكم العثماني سواء في الإحساء أم في الحجاز في فترة التنظيمات الخيرية التي شهدتها الدولة العثمانية والتي امتدت ما بين عامي ١٣٢٦-١٢٧٣هجريه ١٨٥٦-١٩٠٨م؛ فخلال هذه الفترة بدأت الدولة العثمانية محاولاتها المستمرة للتدخل بشكل أوسع في شؤون الحجاز وتقليص نفوذ أمراء مكة المكرمة بتوسيع نفوذ وسلطات الوالي العثماني مما نتج عنه احتدام الصراع بين والي جده وأمير مكة، فكل واحد منهما كان يحاول أن يكون الممثل الحقيقي للسلطان وصاحب السلطة العليا في الحجاز مما سبب للدولة العثمانية وللحجاز العديد من المشكلات.

لذا كان علينا الاهتمام بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي للولايات العربية التي خضعت للحكم العثماني، أما في الإحساء فكان السلطان سليمان القانوني قد سيطر على العراق من خلال مركزية بغداد ولقد وصل الامتداد العثماني نحو الإحساء والقطيف والبحرين إذ كانت البصرة في شمال الخليج العربي تشكل قاعدة استراتيجية مهمة لامتداد النفوذ العثماني في الإحساء فيما بعد، وشكلت مركزا لضرب القبائل البدوية الخارجة عن السلطة في المنطقة، كما أن البصرة قد غدت مركز تجمع وصناعة السفن التي استفاد منها العثمانيون كثيرا في الدفاع عن الخليج العربي من الأخطار الأوربية في حين استفاد منها أبناء الخليج انفسهم في عمليات الصيد والتجارة والتنقل.

الدراسات السابقة المتعلقة بالتاريخ الاجتماعي

ظهر كتاب وثائق عربية غرناطيه من القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي وهو من منشورات معهد الدراسات الإسلامية في مدريد إسبانيا وقد حققه مع ترجمة إلى الإسبانية لويس سيكو دي لوثينا، ونشرت الطبعة الأولى في مدريد سنة ١٣٨٠/ ١٩٦١م وهذا العمل الإسباني يشتمل على مائة وخمسة وسبعين عقدا وكتابة شرعيه بنصها العربي وترجمة إسبانيه تتضمنها خمس وسبعون وثيقه غرناطيه لم تنشر من قبل، والجزء الأكبر من أصولها موجود في مكتبة جامعة غرناطة والباقي بعضه في مجموعات خاصة وطائفة أخرى في دير لامادري دي ديوس بإسبانيا .وقد استفدت من هذا الكتاب والكتاب الثاني للدكتور تيسير خليل محمد الزواهرة / عن تاريخ الحياة الاجتماعية في لواء دمشق من سنة ١٨٤٠- ١٨٦٤م/ ١٢٥٥-١٢٨٢ هجريه، من منشورات جامعة مؤته بالأردن عام ١٤١٥/ ١٩٩٥م.

ويعتمد على سجلات المحاكم الشرعية بدمشق وهوكما هو من عنوانه يهتم بالحياة الاجتماعية، فيتعرض الفصل الأول للتقسيمات السكانية من الناحية الدينية والناحية العرقية واللغوية ومن الناحية الاجتماعية ثم يتطرق الفصل الثاني عن العادات والتقاليد والحياة اليومية ومستوى المعيشة، ويتعرض في الفصل الثالث إلى التنظيمات الاجتماعية في لواء دمشق من ١٨٤٠- ١٨٦٤م ويتكلم عن الأشراف ونقابتهم والطرق الصوفية والطوائف الحرفية والأسواق ثم يعرض الفصل الرابع عن الحياة العلمية والثقافية والمؤثرات في الحياة العلمية والثقافية والإصلاحات العثمانية للتعليم والمدارس وأقسامها ونفقاتها وتلاميذها، والعلماء والمؤلفات والمكتبات وخزائن الكتب والطباعة والصحافة.

الكتاب الثالث ظهر للباحثة ليندا شيلر ودراستها عن دمشق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وظهرت الطبعة الأولى عام ١٤١٩/ ١٩٩٨م عن دار الجمهورية في دمشق ترجمة عمرو الملاح ودينا الملاح، تكلمت فيه عن الجغرافيا لدمشق في القرنين ١٨/ ١٩ م والسكان والطبوغرافيا والحدود والتخوم والشوارع والطرق العامة ومناطق التجمع السكاني والصناعة والمقابر والأقليات، كما تعرضت في الفصل الثاني للناحية السياسية والعصبية في عهد آل العظم ومن تلاهم أحمد باشا الجزار وثورة ١٨٣١م والحكم المصري والتنظيمات، ثم تكلمت عن الناحية الاقتصادية وآثار التغلغل الاقتصادي الأوربي، والميزان التجاري وصناعة النسيج وصادرات الحبوب وتمويل الولاية ثم تكلمت عن المجتمع وشرائح طبقات المجتمع الدمشقي مثل العلماء والأشراف النخبة، والقوات شبه العسكرية ثم تعرضت لتراجم الأسر البارزة من الشرائح الثلاث الأولى مثل الأغوات والعلماء والأشراف والمنضمون إلى النخبة في منتصف القرن ١٩الميلادي. لذلك حاولنا أن نوجه أنظار الباحثين إلى أهمية

السجلات الشرعية في دراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للبلاد العربية أو الولايات العربية التي كانت تحت الحكم العثماني.

الدراسة

تميزت كتابة صكوك المحاكم الشرعية في الحجاز في فترة القرن الثامن عشر والتاسع عشر بأسلوب أدبي بديع وديباجة مميزة جعلت من قراءة الوثيقة أو الصك الشرعي قراءة ممتعة بما اشتملت من محسنات بديعية ولفظية من السجع. وأنواع البلاغة في أسلوب كتابتها وربما كان ذلك من ضرورات العصر. إضافة إلى ما احتوت هذه الوثائق والصكوك الشرعية على معلومات قيمة وثمينة تصور الحياة الاجتماعية والاقتصادية السائدة في الحجاز في الفترة المقصودة. من وصف أنواع الأواني المنزلية وأسعارها. والمفروشات كالسجاد العجمي، والأواني النحاسية والفخارية (والصينية) والزجاجية. ناهيك عن العملات المستخدمة مثل الغروش والريالات الفرنسية (ريال فرانسي ماري تريزا) أو العملة الذهبية. كما أن تلك الوثائق تشرح نوع المقاسات المستخدمة في البناء كالذراع كوحدة (طولية) للقياس تحدد به مساحة الأرض أو المبنى في تلك الفترة.

وسنقوم بدراسة لبعض تلك الوثائق في الحجاز عموما وفي جدة خصوصا للتوضيح ثم نعمد إلى المقارنة لوثائق منطقة الإحساء من خلال الوثائق التي حصلنا عليها وتوفرت ألنا، لأن الإحساء خضعت للحكم العثماني بعد خضوع الحجاز للحكم العثماني. إن اختيار المقارنة بمنطقة الإحساء لاختلاف البيئة الجغرافية كمنطقة زراعية وتجارية وتحتوي على مزارع النخيل والخضروات وغيرها إضافة إلى المدن السكنية الأخرى فهي تشتمل على المجتمع الريفي والمجتمع الحضري والتجاري في فترة وجود العثمانيين في الإحساء وفي الفترة التالية لذلك فإننا سندرس بعض النصوص لتلك الوثائق ونوضح بقدر المستطاع ما يمكننا ذلك بعد أن أزحنا أسماء الأشخاص الحقيقيين الواردة في تلك الوثائق، للتعرف على الأسلوب في الكتابة وللتعرف على المضمون لتلك الوثائق ومساهمتها في الكشف على التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لكل منطقة.

إن معظم الصيغ القانونية والشرعية التي وردت في هذه الوثائق كانت جارية الاستعمال في الحجاز عموما وفي جدة خصوصا، والكثير منها تختلف عنها في المناطق الأخرى مما يدل على انه كانت لأهل الحجاز خصائص أدبية في الكتابة تتعلق بالاهتمام بتطبيق أحكام الشرع بصيغ مميزة وخصائص فرضتها ظروف الوقت والعادات الجارية في هذه المدينة أو تلك الناحية في مكة المكرمة أو المدينة المنورة أو جدة.

ربما كانت الناحية التي تتبين فيها هذه الخصائص المميزة بصورة أوضح هي وثائق الوقف والهبات، فإننا نتبين في هذه الوثائق التي تتضمن صيغ الوقف على وجه التصدق في الحجاز أنها تستعمل دائمًا صيغة وقف أكثر من تصدق أو وهب، ومع ذلك إننا نجد أن هذا النوع من الوثائق الحجازية لا يقتصر فيه ذكر تلك العبارات وإنما تضاف إليها عبارات أخرى وهي تؤكد طابع التصدق في الهبة والوقف وتأكد انه لم يرد بها غير هذا الوجه، وعلى هذا فمن الممكن أن نقول أنه كانت هناك طريقة حجازية معينة في صياغة عقد هبة الوقف والتصدق وان هذه الطريقة ظلت مرعية في الحجاز لفترة طويلة إضافة إلى طريقة الكتابة لصكوك البيع والشراء وحصر المتروكات وفي هذه الوثائق الحجازية يستعمل التعبير عن التملك الشرعي الذي يذكر عادة بلفظ (حوز) ووضع (يد) فعل (قبض) وهو يعني مفهوم التملك المادي ولكنه لا يتضمن التملك الشرعي القانوني.

وهناك خصائص أخرى تتعلق بالمصطلح القانوني المستعمل في وثائق الوقف الحجازية ومثال ذلك استعمال لفظ (اقباض) ويعبر عن التملك القانوني للوقف في حين انه عندما يستعمل في معناه الفني اكثر من ذلك، انتقال حق التملك على هذه الوقفية أو الهبة إلى الموهوب. وكذلك استعمل لفظ (أحتاز) بدلاً من لفظ (تحويز) وهو الذي يستعمل متناوبا مع لفظ (اقباض) في الوثائق الحجازية، وهو يعني انتقال ملكية الشيء الموهوب والموقوف وكذلك لفظ (أخلى) بدلاً من (تخلى) في الفقرة الخاصة بإخلاء البيت المبيوع أو الشيء الموهوب اذا كان بيتا أو بناءً أو ما أشبه، والكثير من هذه العقود يبدو

(مثبوتا) وفي بعض الحالات يعبر عن الظروف الخاصة لوقوع (الثبوت) وفي حالات أخرى يورد النص الكامل للحكم بالثبوت، ويكتبه القاضي عادة، وعندما تكون الوثيقة نسخة من العقد الأصلي ينص على أنها قوبلت على الأصل وينص في بعض الأحيان أنها صحيحة. فاذا كان قد دخلها تصحيح أو تعديل أو زيادة فيوضح ذلك في أخر الوثيقة، وفي العقود الخاصة بانتقال ملكية عقارات من أملاك المالك إلى المشتري أو المالك الجديد، كذلك وجود الشهود العدول وإثبات الثبوت بالسؤال للشهود منفردين ومجتمعين والاستفسار عن صلاحهم وتقواهم وكذلك تزكية الشهود العدول، وكما هو طبيعي بالنسبة لهذا النوع من الوثائق يرد فيها ذكر أشخاص من مختلف طبقات المجتمع الحجازي ففي بعض الأحيان يرد ذكر شخصيات معروفة من زمن بعيد بسبب ما قاموا به من أعمال سياسية وعسكرية ظاهرة الامتياز خلعت عليهم شهرة في جدة أو في مملكة الحجاز وخارجها، وهذا هو الذي حدث بالنسبة لشخصية الشيخ الوجيه محمد بن علي الطويل الذي عمل كمدير عام لجمرك جدة وهو يمثل رمزاً مهما لقطاع مهم للموارد الاقتصادية الحجازية في فترة حكم الشريف حسين بن علي، وهناك وثيقة إنجليزية تتكلم عن الشيخ محمد الطويل برقم (R ٣٧/٥/١١٥) p–169 وأخرى برقم (R/15/5/37) 253–p، وفي أحيانًا أخري تذكر هذه الوثائق أشخاصا ا برعوا في ميادين الآداب والعلوم واستحقوا أن تدرج أسمائهم في معاجم الرجال وكتب المختارات الأدبية التي صنعها علماء العرب.

ولهذه الوثائق أهمية كبرى فيما يتصل بالأعلام الجغرافية وهي تضم عدد كبير من أسماء المواضع الكبيرة والصغيرة معظمها معروف في فترته. ولا تقل عن ذلك أهمية هذه الوثائق في تعريفنا بالنقود التي كانت متداولة في عصرها فهي تزودنا بمعلومات قيمة عن العملات التي كانت جارية ومستخدمة في مملكة الحجاز وعن القيم لتلك العملات بحسب سكتها وعن نسب قيم المسكوكات المتداولة من المعادن المختلفة بعضها عن بعض وبفضل هذه الوثائق اصبح من المستطاع التعرف على حقيقة بعض أنواع النقود التي كنا نجهلها واعني بذلك العملات الفضية والنحاسية والموجودة في المجموعات المتداولة في البيع والشراء.

وتعيننا بعض الوثائق على التعرف على قيم بعض أصناف النقود بالنسبة إلى بعضها البعض وبصورة عامة كانت الأثمان تقدر بالعملة الذهبية في بعضها أما الدفع في اغلب الحالات يكون بالريال الفرنسة في الوقت الذي تكون تقديرات أثمان المتروكات في الوثائق والصكوك الشرعية بالغروش، والتعاملات في اغلب الوثائق في البيع والشراء تقدر بالريال الفرنسي (ماري تريزا) وتحدد سعر صرفه في بعض الوثائق غير أن اغلب أثمان وتقديرات المبيعات التي وجدت في وثائق المتروكات فكانت تحسب وتجمع بالغروش كما اسلفنا، وهناك وثيقة واحدة ذكر بها التعامل بالجنيه الذهب ويقصد به الجنيه الإنجليزي. وتفيدنا الوثائق التي مرت بنا فيما يتعلق بالمتروكات معلومات مفيدة لدراسة الحالة الاقتصادية في الحجاز عموما خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر وهذه المعلومات تتعلق بصفه خاصه بقيم العقارات التي يطلق عليها (العزلة) كناية عن البيت أو يطلق على الأرض المبنية بالحجر (اسم المربعة) أي المنزل وورد اسم مادة البناء بالحجر ولم يوضح لنا أكان الحجر الصخري أم الحجر المنقبي(الكاشور) حيث كثر استخدامه في جدة. الضافة إلى أثمان بعض الأثاث المنزلي وماعون البيت وآنية المطبخ وأنواع الملابس وأدوات الصناع وأدوات البيع (الميزان) والأقمشة الخام والمصنعة التي وردت في بعض الوثائق مثل الوثيقة المؤرخة ١٢٩٩ هجرية.

إن المتخصصين في التاريخ الاقتصادي يستطيعون القيام بهذه الدراسة على الوثائق المتاحة أو بالرجوع إلى سجلات المحاكم الشرعية واني هنا اعرض طرفا من هذه المعلومات على سبيل التقديم لأني لست متخصص في تاريخ الأقنة ولما كان عسيرا تحديد القيمة والنسبة بين نقودنا الجارية اليوم والنقود التي كانت مستخدمه في ذلك الوقت فانه من الممكن أن تتخذ أساساً لتقديرات أوزان الوحدة الذهبية المشار إلى استخدامها في الحجاز في تلك الفترة والعلاقة بين هذه الوحدة النقدية وبقية العملات المستخدمة أيضاً. كذلك ليس من السهل أن نعرف ولو على وجه التقريب قيمة العقارات من المباني وما

يتصل بها من أراضي داخل المدن وخصوصا جده إلا اذا كان لدينا أوصافها، ووثائقنا التي مرت بنا لاتصف هذه العقارات وإنما تكتفي بتعيين أماكنها وحدودها وأطوال أضلاعها.

وفي الوثيقة المتعلقة بحصر المتروكات المؤرخة عشرين ربيع الأول ١٢٩٩. يتبين من هذه الوثائق إن أثاث البيت الحجازي في القرن الثامن عشر والتاسع عشر كان فقيرا نسبيا عما هو عليه اليوم مثلا فقد كان يتكون من صحون بسيطة وما يسمى بالطبق والمنضدة الصغيرة التي يطلق عليها (الطبلية) ومراتب وفرش ومخدات للنوم والجلوس على الحنبل أو السجاجيد (مفارش) العجمي أو الأبسطة للحماية من برد الأرض. وكما ورد في وثيقة شرعية المؤرخة سنة – الموافق ١٣٨٨–١٩٢٠. إن القروش هي الوحدة النقدية المستخدمة، وأن هذه القروش توضع في قراطيس يشكل كل قرطاس مائة قرش فاذا كان المبلغ المذكور في الوثيقة هو خمسمائة وخمسون غرشا مثله خمس وخمسون قرطاسا. وعلى ما يبدو أن هناك عملات فضيه مستخدمه في تلك الفترة وهي اقل من الغرش وكذلك ذكر اسم الديواني بعد الغروش مثلا أربعة عشر ألفا وأربعمائة وسبعة عشر قرش وخمسة ديواني وكان ذلك في الوثيقة المؤرخة عام ١٢٨٢–١٢٩٩. وأظهرت الوثائق أسوب بعض القضاة في طلب يمين الاستظهار من الخصم وهو عباره عن قسم بصورة واضحة حيث شكل الشهود عاملا مهما في القضايا الشرعية لذا كانت تزكية الشهود تتم في المحكمة كذلك عرف بما يسمى تزكيه مستورة وأخرى ظاهره.

ونورد نصًا لوثيقة كتبت في شهر صفر سنة ١٢٥٧، وثيقه صك وعليها ختم مربع باسم أبو الحسن بن ورس القفاس والمؤرخة سنة حجة صحيحة شرعية محرره معتبره مرعية صدرت ببندر جدة المعمورة البهية لدى فخر النواب المكرمين موئل شريعة سيد المرسلين بثغر بلد الله الأمين الواثق بلطف ربه الخفي مولانا الحاكم الشرعي الحنفي الواضع خطه وختمه المكرمين أعلاه دام فضله ومجده وعلاه آمين، مضمونها اشترت المصونة، بمالها لنفسها دون مال غيرها من بايعها الحاضر بالمجلس الشرعي المكرم الحاج، فباعها المكرم الحاج المذكور ما ذكر انه له وفي ملكه وحوزه وتحت تصرفه وال إليه بطريق الإنهاء الشرعي إلى حين صدور هذا المبيع الآتي ذكره وهو كامل الأرض بما اشتملت عليه من البناء الحجر والعشش المبني عليها الكائنة ببندر جده المعمورة بحارة باب مكة بالقرب من زاوية الهنود (١) المدروعة طولاً من الشرق إلى الغرب أربعة عشر ذراعا ونصف ذراع، وعرضا من الشام إلى اليمن (جهة الشمال إلى جهة الجنوب) ثمانية اذرع بذراع العمل، ويحدها ويحصرها بما اشتملت عليه من الدرع والبناء شرقا السكة النافذة، وغربا حوش محفوظ وشاما (شمالا) ملك محفوظ سابقا وحديثا وقف أمام مسجد الشافعي، ومن اليمن (الجنوب) المنة التي في زقاق ملك محفوظ، بما هو للأرض المدروعة من الحد والحدود والحق والحقوق والسوح والنسوح والمعالم والرسوم وما يعد وما يجب من جملته وينسب إليه شرعا، داخل فيه وخارج عنه المعلوم جميع ذلك، صدر عند المتعاقدين المذكورين أعلاه العلم الشرعي النافي للجهالة، راعا اشترى صحيحا شرعيا وبيعا جركا مرعيا، باتا قلاطا حاسما جازما، لاريا ولا عدة فيه ولا مثنوية، لا شرط فيه يفسده ولا قول ولا خيار يبطله، بل على أتم البيوعات الشرعية وأكملها وأجملها بالمعاقدة الشرعية بصريحي الإيجاب والقبول الشرعيين بثمن قدره وجملته لجميع المبيع المرقوم مائة ريال فرانسه ثمنا كاملا، سلم هذا المقدار من يدي المشترية مقبوض بيد البايع، قبضا شرعيا بالوفاء والتمام وذلك حسب إقرار البايع المذكور بقبضه لذلك إقرارا صحيحا شرعيا، ثم استلمت المشترية المذكورة المبيع وحازته لنفسها بعد التخلية والتمكين والمعرفة به علما وخبرة، وأقرت واعترفت بقبضه قبض أمثاله إقرارا شرعيا وذلك خاليا من الموانع المفسدات والشواغل المبطلات، عما يمنع صحة التسلم والتسليم، شرعا وضمان الدرك على البايع المذكور فيما يلزم المبيع من كدر حيث يجب عليه ذلك شرعا، فبموجب ذلك ومقتضاه صارت كامل الأرض المباعة بما اشتملت عليه من البناء المحدودة أعلاه ملكا خالصا من أملاك المصونة المشترية المذكورة وحقا من حقوقها تتصرف فيها تصرف الملاك في أملاكهم وذوي الحقوق في حقوقهم كيف شاء وأحب واختار، بسائر التصرفات الشرعية، وقد أجازه الحاكم الشرعي وأمضاه، وأحب العمل بمقتضاه وبذلك جرى قلم الإشهاد وبالله الاعتماد، حرر في شهر صفر سنة سبع وخمسين ومائتين والف.

التعليق

من هذه الوثيقة نتعرف على منطقة حارة باب مكة في الفترة المذكورة حيث تعتبر بوابة جدة الشرقية في اتجاه مكة المكرمة وهي منطقة خلاء وعشش خارج السور وتعتبر من الأطراف الشرقية لحارة الولي العارف بالله سيدي المظلوم، كما ورد في وثيقة شرعية للتعريف بحارة المظلوم المعروفة بهذا الاسم حتى اليوم، وقد تعرفنا الوثيقة بأن الاستدلال باتجاه بلاد الشام كناية عن الشمال، والاستدلال باتجاه بلاد اليمن كناية عن اتجاه الجنوب، جميعها مصطلحات مستخدمة في الصكوك والوثائق الشرعية التي وجدناها في جدة عن حارة المظلوم وعن حارة اليمن. وكظاهرة لكتابة صيغ الوثائق الشرعية أنها تكتب باسم نائب الحاكم الشرعي الشريف الحنفي، وهنا نشير إلى اهتمام الكاتب إلى الإشارة إلى مذهب الدولة وهو المذهب الحنفي وهذا عامل مشترك في كتابة الوثائق الشرعية والصكوك في كل من الحجاز ومنطقة الإحساء. وحينما ذكرت قيمة المبيع شكلت عملة الريال الفرنسي الوحدة النقدية المستخدمة في البيع والشراء في ذلك الوقت، وتختم الوثيقة بإجازة الحاكم الشرعي ووضع ختمه على الوثيقة وتصديقه عليها، وهناك ملاحظة على الكاتب في الوثيقة السابقة، انه ربما وقع في خطأ حين ذكر(زاوية الهنود) حيث يقع باب مكة في شرق مدينة جدة، ويليه مباشرة سوق البدو ثم يليه في اتجاه الغرب سوق الجامع وهو بجوار مسجد الشافعي المشهور ،ثم يقع في أقصى اتجاه الغرب سوق الندي، وتقع زاوية الهنود هناك في منطقة قصبة الهنود، وقد أزيلت كامل قصبة الهنود في التوسعة التي جرت في جدة التي شملت شارع الذهب الذي يعرف بهذا الاسم وهو الشارع الجديد الممتد من الجنوب إلى الشمال من ناحية باب شريف جنوبا إلى ناحية باب جديد شمال السور، لذا فالعبارة التي كتبها الكاتب التي تقول بأن حارة باب مكة تقع بالقرب من زاوية الهنود ربما تكون عبارة جانبها الصواب حيث أن باب مكة بعيد عن زاوية الهنود. وهناك وثيقة أخرى سجلت عام ألف ومائتين وثلاث وثمانين حيث تقول الوثيقة: حجة صحيحة شرعية محررة معتبرة صدرت بمحكمة بندر جدة المعمورة البهية لدى فخر النواب المكرمين مؤيد شريعة سيد المرسلين بثغر بلد الله الأمين والواثق بلطف ربه الخفي مولانا الحاكم الشرعي الحنفي الواضع خطه وختمه الكريمين أعلاه مضمونها! بيع كامل قيراطين وثلث قيراط من أصل أثني عشر قيراط، من كامل أربعة وعشرين قيراطا شائعة في كامل جميع أنقاض العزلة الحجر المشتملة على مساكن علوية وسفلية ومنافع وتوابع ولواحق وحقوق شرعية المبنية على الأرض الوقف المعروفة بوقف مسجد الشافعي المأذون في البناء عليها من ناظرها الشرعي.

الذي حكرها في كل سنة ريالين فرانسي، تدفع كل سنة بسنتها إلى جهة الوقف المذكور إذ هي أجرة المثل لهذه الأرض القائم عليها أنقاض العزلة المذكورة حتى عقد الإيجارة الكائنة ببندر جدة المعمورة.

الموقع؛ حارة الولي العارف بالله سيدي السيد عبد الله المظلوم نفعنا الله به آمين.

الحدود؛ شرقا (جهة الشرق)

غربا (جهة الغرب)

شمالا (شاما) جهة بلاد الشام

جنوب (يمنا) جهة بلاد اليمن

من وقيمة الشراء للقيراطين والثلث، هي خمسة وثمانين ريالا فرانسه

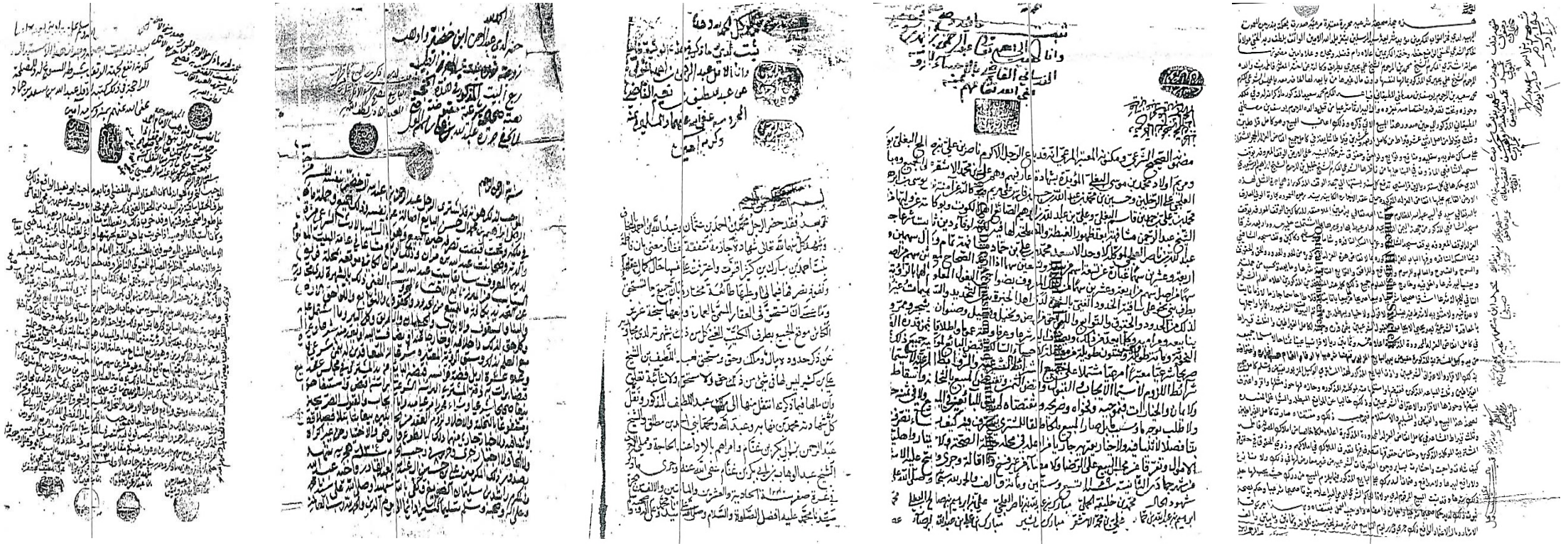

برم بلور
كبار
عدد ٣
القيمة (١٨٠)

برم كبار وصغار
خضر بيض
عدد ٢ ٣
المجموع ٥
القيمة (١٨٤)

صحون صحون
صغار
عدد ١٧
القيمة (٢٩)

صغار وكبار مطبقية
عدد ١٨ / زبادي عدد ١٠/ عدد ١
المجموع ١٩
القيمة (٥٣)

صحون صيني كبار
عدد ١٥
قيمتها (١٧٦)

صحون بلور | كاسات | براد صيني | بذاقية | سلاحية صيني
عدد ١١ | عدد ٤ | عدد ١ | عدد ١ | عدد ١
المجموع ١٨
القيمة (٣٦)

زبادي رفروفي
كبار عدد ٦ | كبار عدد ٦ | كبار عدد ٦ | وسط عدد ٨
القيمة (٥٧٠) | القيمة (٥٤١) | القيمة (٤٣٥) | القيمة (٢٨٠)
المجموع ٢٩
القيمة (١٨٢١)

زبادي مذهب | صحون صغار رفروفي | شيش بلياتها
عدد ٣ | عدد٣٥ | عدد ٢
المجموع ٧ | القيمة (١٥١)
القيمة (٨٧)

آلة جزة صغر | بيعة نحاس | مغراف | أبريق | صحن | كرسي خشب
عدد ١ | عدد ١ | عدد ١ | عدد ١ | عدد ١ | عدد ١
القيمة (١١٩)
المجموع ٥
القيمة (٩٦)

مطحنة حجر بيدها | بيعة نحاس
عدد ١ | كبير عدد ١ | قدر وسط عدد ١ | طاوه عدد ١
القيمة (٣٥)
المجموع ٣
القيمة (١٥٩)

قدور | صحون | بيعة نحاس
عدد ٣ | عدد ٣ | قروانه | مغراف | ابريق
المجموع ٦ | عدد ١ | عدد ١ | عدد ٢
القيمة (٥٥)
المجموع ٤
القيمة (٩٠)

قنابر نحاس | مطحنة حجر | مطحنة حجر بلا يد
بلا شمع | شمعدان | عدد ١
عدد ٢ | عدد ٢ | القيمة (٢٠)
القيمة (١١)
المجموع ٤
القيمة (٢٢)

نهسي نحاس كبير | طراحتين قطن ولحاف قطن | ناموسية غير مستعملة
عدد ١ | بجملة عدد ٣ | عدد ١
القيمة (٢٨٠) | القيمة (٣٧) | القيمة (١٣٠)

حنابل وجاه شقرة | سجادة صلاة | وصلة حنبل وجاه قديم | فنال قطن
عدد ٣ | عدد ١ | عدد ١ | عدد ١
القيمة (٤٩١) | الجموع ٣
القيمة (٩١)

سجادة صلاة | جلايل صغار | صنبل | مساند قطن بوجوه سجاجيد
عدد ١ | عدد ٢ | عدد ١ | عدد ٢١
الجموع ٤ | القيمة (٧٢٩)
القيمة (٨٧)

جلالة عجمي مستعملة | جلالة رومي قديمة | أزيار مغربي
عدد ١ | عدد١ | عدد ٢
المجموع ٢ | القيمة (١٨٠)
القيمة (٥٦٩)

زير صغير | أزيار | أزيار سمن فارغة
عدد ١ | عدد ٢ | عدد ٧
القيمة (٢٠) | القيمة (٩٠) | القيمة (١١٠٠)

زير سمن فارغ | قباني صغير | بيعة خشب
عدد ١ | عدد ١ | عدد ١
القيمة (٣٥) | القيمة (١٦٠) | القيمة (١٥)

كراسي | معالق نحاس | شيش خربانه بلياتها | صندوق خشب بلا غطاء
عدد ٢ | عدد ٢ | عدد ٢ | عدد ١
المجموع ٤ | القيمة (٤٠) | القيمة (٢٢)
القيمة (٢٠)

مرطبان جاوى مخروق وكرسي عشا ولوح عيش وخرده | طوالات قطن
القيمة (١٨) | عدد ٣
القيمة (١٦٠)

طراحة قطن | لحاف قطن | مخدات طرف صغار | حمامي جوز
عدد ١ | عدد ١ | عدد٨ | عدد ١
المجموع ٢ | القيمة (٢٦) | القيمة (١٣٣)
القيمة (٧٥)

حصيرة | خيزران | رحايه
عدد ١ | عدد ١ | عدد ١
لقيمة (٣٢١) | القيمة (٢٥٠) | القيمة (٥٠)

ذر نحاس كبير | حله نحاس | خيمة قماش وشارقة | أزيار سمن فارغة
عدد ٢ | عدد ١ | عدد ٢ | عدد ٩
المجموع ٣ | القيمة (٥٠١) | القيمة (١٤٠٠)
القيمة (١٠٠٠)

بط فارغة | بيعة نحاس
عدد ١٢ | مناقل | قدر بلا غطا | طاسة | مطبقية
القيمة (٢٠) | عدد ٢ | عدد ١ | عدد ١ | عدد ١
مجموع ٥
القيمة (١٣)

عبد أسود | مرطبان صيني | قارورة قزاز | شيشة
عدد ١ / ١١٢ | عدد ١ | عدد ١ | عدد ١
القيمة (٣٢٤٨) | المجموع ٣
القيمة (٢٩)

جلب موية | شقادف بازارى | تنور وكرسي
القيمة (١١٢) | عدد ٢ | عدد ١
القيمة (٣٥) | القيمة (٨٧)

جزء من صحيح البخاري طبع | نصف ختمة شريفة | حنبل وجاه سفره
عدد ١ | عدد ١ | عدد ٢
القيمة (٤٠) | القيمة (٢٦٠) | القيمة (٣٧٠)

بط فارغة | بيعة نحاس
عدد ١٢ | مناقل | قدر بلا غطا | طاسة | مطبقية
القيمة (٢٠) | عدد ٢ | عدد ١ | عدد ١ | عدد ١
مجموع ٥
القيمة (١٣)

عبد أسود | مرطبان صيني | قارورة قزاز | شيشة
عدد ١ / ١١٢ | عدد ١ | عدد ١ | عدد ١
القيمة (٣٢٤٨) | المجموع ٣
القيمة (٢٩)

جلب موية | شقادف بازارى | تنور وكرسي
القيمة (١١٢) | عدد ٢ | عدد ١
القيمة (٣٥) | القيمة (٨٧)

جزء من صحيح البخاري طبع | نصف ختمة شريفة | حنبل وجاه سفره
عدد ١ | عدد ١ | عدد ٢
القيمة (٤٠) | القيمة (٢٦٠) | القيمة (٣٧٠)

صندوق ومكيس وسلم | صندوق خشب
عدد ٣ | عدد ١
القيمة (١٤٥) | القيمة (١١٧)

(١٨٧٢٣) يكون إجمالى بيع التركة المحررة أعلاه بالبيان

تابع حساب تركة المرحوم سيد أحمد أبو عطية المذكور

(١٨٧٢٣) يكون إجمالى بيع التركة المباعة الموضحة قرينه عما هو للمرحوم المذكور نقرد وتجديد ابنه عبد الرحمن وابن ابنه حامد وبيانه.

٥١١٨ الذي طرف عبد الرحمن بموجب اقراره ١٨٦ ريال، ٢٩ جليه

٧٠٣٨ الذي طرف حامد المذكور بموجب إقراره ٢٤٢ ريال، ٥ جليه

١٢١٥٦ | يكون إجمالى التركة المباعة مع النقود المحررة أعلاه بالبيان

٣٠٨٨٣ | بدبل من ذلك دين حامد بن محمد بن سيد أحمد الثابت شرعاً

٤٦٤٠ | بموجب الإعلام الشرعي الذي بيدي ١٩٠ ريال، ١٩ ك

٢٦٢٤٣ | بدبل من ذلك الثلث الموصى به الذي وصاه حامد المذكور بأن

٠٨٧٤٣٢١ | يصرف بنظره في التجهيز والتكفين وقراءة الثلاث الليالي

١٧٤٩٥،١٣١ | والعشرين والأربعين والحول وما يبقى بعد ذلك من الثلث

المذكور يقسمه على نفسه وعلى أخيه المذكور وأخته المذكورة للذكر مثل حظ الأنثيين حسبما ثبت ذلك شرعاً بموجب الإعلام الذي بيده.

رسومات ودلالة وخدامية (ريال)

٤٣٧،٢٠٠ رسم عادي

٤١١،٠ دلالية

٥٢،٢٠ خدامية

٢٦،١٠ خدامية

٩٢٧،١٠

٠٢٢،٢٠٤ ورقة قسام

٩٤٩،٣٠ ريال من ذلك الثمن فرض الزوجة صالحة المذكورة.

١٦٥٤٥،٢٣ عمر

٠٢٠٦٨،٠٧ عمر

١٤٤٧٧،١٥ يقسم بين بقية الورثة المذكورين ادناه.

يخص عبد الرحمن الإبن المذكور ٤٨٢٥،٣١

يخص البنت نفيسه المانية

٢٤١٢،٣٥

٠٠٦٠،١٠

٢٣٥٢،٢٥